الزجّاجي

حياته وآثاره

ومذهبه النحوي من خلال كتابه « الإيضاح »

- ٤ -

مادة كتاب الإيضاح

يتألف كتاب الإيضاح من مقدمة وثلاثة وعشرين باباً يضاف اليها مسائل صغيرة ألحقها الزجاجي في آخره .

أما المقدمة فيتعرض الزجاجي فيها لموضوعات كثيرة كوجوب العناية بالتأليف وسبب وضعه للكتاب وطريقة معالجته للموضوع وسبب تسميته بالإيضاح ...

وأما الأبواب الثلاثة والعشرون فلن نعرضها هنا كما عرضها الزجاجي في كتابه أبواباً عامة في كل منها نصيب للاسم والفعل والحرف فإذا هو يجمع في باب واحد مسائل متنوعة وبحوثاً مختلفة وحدّت بينها المصطلحات ... ولكننا سنعرض مادة الكتاب على أساس تقسيم البحوث التي تناولها أقساماً أربعة ؛ فنتحدث في القسم الأول عن الاسم ، ونورد في هذا القسم كل ما له صلة بالاسم من كل أبواب الكتاب . ونجعل القسم الثاني للفعل ، والثالث للحرف ، وأما القسم الرابع فنعرض فيه للمسائل العامة التي وردت في الكتاب كمسائل الإعراب والنحو وغير ذلك .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

١ — الاسم

تعرض الزجاجي في كثير من أبواب « الإيضاح » لمسائل تختص بالاسم كتسمية الاسم وسببها ، وحدّ الاسم واختلاف النحويين فيه وتأثرهم بالمنطق ، واستحقاق الاسم للإعراب ، ومكان الإعراب فيه ، ومرتبة الاسم من حيث التقدم والتأخر بازاء الفعل والحرف . وخفة الاسم ، وامتناعه عن الجزم ، وتثنيته وجمعه . أما الحديث عن سبب تسمية الاسم فيورد فيه حجة القائلين بأن كل لفظ من اسم أو غيره انما هو « فعل » للمتكلم الناطق به . ثم يبين ان الاسم اكتسب هذه التسمية لأنه دال على المسمّى وسمة له .

وأما حدّ الاسم فقد أتى به الزجاجي حدًّا نحويًا فقال « الاسم ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيّز الفاعل أو المفعول به » وتعرّض لما حدّه به النحاة وانتقد ما كان جاريًا من حدودهم على أوضاع المنطق ، وبيّن أن غرض المنطقيين من حدهم يختلف عن غرض النحويين ، ومن هنا كنا نجد بعض الحدود صحيحة على أوضاع المنطق وهي على أوضاع النحو غير صحيحة ولا مستقيمة .

وناقش أصحاب الحدود المنطقية في النحو مبينًا خطأهم . ثم استعرض حدود النحاة للاسم استعراض الناقد فأورد تعريفات كل من الأخفش الأوسط وابن السراج وابن كيسان والمبرد للاسم فعاب بعضها ونقضه ، واعتذر لبعضها بأن صاحبها لم يرد الحد على الحقيقة وانما أراد بحده التقريب على المبتدئين كما هو الشأن عند المبرد الذي اعتذر الزجاجي له ودافع عنه .

وتحدث عن الإعراب وبيّن العلة في وقوعه آخر الاسم دون أوله ووسطه . فاستعرض ما قاله النحويون كأبي بكر بن الخياط والمبرد وغيرهما ، وكان يورد القول وما اعترض به عليه ثم يحكم على أقوالهم بأنها كلها أقوال مقنعة .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وأما استحقاق الاسم للاعراب فقد ذكر فيه رأي الخليل وسيبويه ونحاة البصرة ، وأورد حجتين لهم تثبتان أن الاسم هو المستحق للإعراب دون الأفعال والحروف المستحقة للبناء ، إلا ما عرض له من الأسماء علة منعته من الإعراب فدخل في باب المبنيات . ثم أورد أقوال الكوفيين وقدم حججهم . ولكنه وقف قبل تفصيل أدلتهم لينبه على أن هذه الحجج على ثلاثة أقسام ، فمنها ما كان مسجلاً في كتب البصريين والكوفيين فنقله بغير ألفاظهم لصعوبة فهمها . . . ومنها ما اخترعه من عنده ولكن على أصول القوم ومقاييسهم . ومنها ما تلقاه عن أساتذته وشيوخه مما لم يودعوه كتبهم . ويقطع الحديث هنا ليذكر لنا أساتذته الذين أخذ عنهم فيعددهم ذاكراً ما يميل اليه كل منهم من المذاهب وفنون العلم . ويعود بعد ذلك الى ما كان بصدده من ايراد حجج الكوفيين ومناقشتها .

ويتعرض الزجاجي في بعض الأبواب لمسائل نظرية تخص الاسم كما في الباب الحادي عشر وهو باب القول في الاسم والفعل والحرف وأيها أسبق في المرتبة والتقدم ، فيصدّر الباب بقول جمهور النحاة من بصريين وكوفيين ، وهو أن الأسماء قبل الأفعال وقبل الحروف ويشرح هذا القول ويورد الحجج ضده . ثم يعود على هذه الحجج فيوهيها ويبين مغالطتها وينتهي من ذلك الى إثبات رأي الجمهور .

ويكتفي في بعض الأبواب بعرض الأقوال المختلفة دون أن يبين رأيه . كما هو الأمر حين تحدث عن العلة في خفة الاسم وثقل الفعل . فأورد قول البصريين ووضحه ثم عرض لأقوال الكسائي والفراء وهشام بن معاوية وثعلب فذكرها دون تعليق .

ومن المسائل التي عرض لها في باب الاسم ، هذه المسألة التي طال فيها نفسه وهي علة امتناع الأسماء من الجزم ، ابتدأ هذا الباب بقوله ان لسيبويه في ذلك قولين ثم قدم أحدهما لأنه المعتمد عند النحويين فشرحه ، وأتى بثلاثة

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ردود عليه ثم دفع هذه الردود بقوة ، وانتقل بعد ذلك الى القول الثانى لسيبويه وأعقبه بآراء الكوفيين وبعض البصريين ممن خالف سيبويه ورأى غير رأيه .

وكان آخر ما تحدث عنه الزجاجي في باب الاسم التثنية والجمع ، فعرّف التثنية وبين كيفيتها ، وأوضح اختلافها عن الجمع . وتحدث عن الجمع بأنواعه السالم منه والمكسر ، وما كان منه للقليل وما كان منه للكثير .

وأورد بعد ذلك مسائل فرضية ، وأسئلة نظرية كقوله : لم كان رفع الاثنين بالألف وهي المجانبة للفتح ولم يكن بالواو ، ولم لم تخص الألف برفع الجمع والواو بتثنية المرفوع ؟ ولم ضم النصب الى الخفض دون أن يضم الى الرفع أو دون أن تجعل له سمة خاصة به ؟ ؟ وأجاب عن كل ذلك .

٢ — الفعل

تناول الزجاجي الحديث عن الفعل في أكثر أبواب الكتاب ، فتحدث عن : سبب تسمية الفعل ، وحده ، وما قيل في تقدمه على المصدر وتأخره عنه ، واستحقاقه للبناء ، ومرتبته ازاء الاسم والحرف ، ومراتب الأفعال فيما بينها ، وفعل الحال ، وثقل الفعل ، وامتناعه من الخفض ، وعدم الإضافة اليه .

أما سبب تسمية الفعل فقد بين الزجاجي أنه ان كان كل من الاسم والفعل والحرف يستحق أن يسمى بـ « فعل » لأنه فعل المتكلم ، فان الفعل أحقها بهذه التسمية ، وذلك لأن الفعلية أصابته من جهتين ، فكان فعلاً للمتكلم به من جهة ، وفعلاً لفاعله من جهة ثانية . وأما حد الفعل فقال انه ـ على أوضاع النحو ـ ما دل على حدث وزمان ماض أو مستقبل ، وفسر الحدث بالمصدر ، وشرط اقترانه بالزمان ليكون منهما الفعل ، فأما ان دل على الحدث وحده ، فهو المصدر ، وان دل على زمان فقط فهو الظرف . وذكر أن قوله هذا لا يعدو أن يكون تفسيراً لقول سيبويه .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وأتى بحد آخر وضعه بعض النحويين للفعل ، فنقضه ثم تعرض لما يزعم الكوفيون أنه فعل دائم فقال انه محال .

وتحدث في باب آخر عن المسألة الخلافية المعروفة حول الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه . فأورد قول سيبويه ووضحه وألحق به قول الفراء والكوفيين ، ثم عاد فذكر أدلة البصريين وأثبتها ، ورد على أدلة الكوفيين وبين أنهم لم يكونوا فيها على صواب ، وختم الحديث بذكر محاورة جرت بينه وبين ابن الأنباري النحوي الكوفي أظهر لنا فيها عناد الكوفي واصراره على التمسك برأيه .

وأما استحقاق الفعل للبناء فقد ذكر في الحديث عن أقوال البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، ثم عرض لأقوال الكوفيين الذين يرون أن أصل الإعراب للأسماء والأفعال جميعاً وأما البناء فللحرف فقط ، وأورد حججهم في ذلك وردها . وختم الباب بتصويب رأي البصريين .

وتناول الحديث عن مرتبة الفعل بالنسبة الى الاسم والحرف فذكر اتفاق البصريين والكوفيين على أن الفعل بعد الاسم وقبل الحرف ، وناقش هذا القول وانتهى الى اثباته وتأييده . وأما تقدم الأفعال بعضها على بعض ، فجعل السبق فيه للمستقبل فالحال ثم الماضي .

وأفرد باباً للحديث عن فعل الحال ، بين فيه أنه ليس هو الفعل الذي يسميه الكوفيون بالفعل الدائم ، فهذا محال عنده ، ولكن فعل الحال هو الفعل المتكون بين الفعلين المستقبل والماضي ، وذلك أن المستقبل هو الفعل الذي لم يقع بعد وان الماضي هو الفعل الذي مضى عليه زمانان اثنان : زمان وقوعه ، وزمان الإخبار عنه ، فأما الفعل الذي يتكون في حال خطاب المتكلم ، فلم يخرج الى حيز المضي ولا هو في حيز المنتظر ، فذلك هو فعل الحال . وهنا يذكر احتجاجاً يرد على البصريين في فعل الحال ، وهو أنه ما دام فعلاً مستقلاً فلماذا

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

لم يكن له لفظ خاص يعرف به ؟ ويرد على ذلك بأن قوة الشبه بين المضارع والاسم هذه القوة التي منحت الفعل الإعراب هي أيضاً القوة التي جعلته يلفظ واحد ويقع لمعنيين ، كما كان من الأسماء ما يقع لأكثر من معنيين . وأما الماضي فليس له من شبه الاسم ما يمنحه شيئاً من قوته فبقي على حاله .

وتعرض في موضع آخر لعلة ثقل الفعل فذكر رأي بعض البصريين والكوفيين في ذلك . وكان آخر ما تحدث عنه مما له صلة بالفعل ، امتناع الأفعال من الخفض ، وقد أفرد لذكر العلة في ذلك باباً خاصاً صدره بقول سيبويه ثم شرح هذا القول شرحاً مفصلا ، تعرض فيه لذكر امتناع الأفعال من أن تضاف أو أن يضاف اليها ، وأورد في ذلك أسئلة كثيرة وشواهد متباينة ، ثم رد على الأسئلة وخرّج الشواهد بما يلائم الأصل ، ولم يفته أن يلتفت الى أسماء الزمان خاصة ، ليتحدث عن جواز اضافتها الى الأفعال أو عدمه ، فقد خصها بحديث مطول أتى فيه على أقوال النحاة الذين يرون جواز هذه الإضافة وذكر شواهدهم ثم وقف من أقوالهم وشواهدهم موقف الناقد المفند يردّ ويرفض ويؤوّل .

٣ — الحرف

سبب تسمية الحرف ، وأضربه ، وحد كل منها . واستحقاقه للبناء ومرتبته بالنسبة الى الاسم والفعل ، هو ما تحدث عنه الزجاجي في كتابه ، مما له صلة بالحرف فكان نصيب الحرف في الكتاب دون نصيب كل من قسميه الاسم والفعل .

يرى الزجاجي أن الحرف حد بين الاسم والفعل ، ورباط بينهما ، لذلك سمي حرفاً . وحرف الشيء حده ، ويقسم الحروف ثلاثة أقسام هي حروف المعجم التي تتألف منها الكلمات . وحروف هي الكلمات نفسها . وحروف المعاني .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ويعرّف كلاً منها فيقول ان حروف المعجم هي الأصوات التي لا تدل على معنى من معاني الأسماء والأفعال ، ولكنها أصل تركيبها . والحروف الكلمات هي أبعاض الكلم ، وأما حروف المعاني فهي التي يعنى بها النحويون والتي جاءت لتدل على معان في غيرها . ويختم الزجاجي حديثه عن الحد باستعراض نماذج قليلة من حدود النحويين والتعليق عليها بما يدل على عدم اقتناعه بها إذ يقول « وهذا وصف للحرف صحيح ، وليس بحد له » . وأما استحقاق الحرف للبناء فيوضح الزجاجي رأي سيبويه فيه ، ويورد حجج البصريين في تأييده ، واثبات أن الحرف كالفعل مستحق للبناء وهي حجج مستندة الى كون الفعل مستحقاً للبناء كقولهم « واذا كانت الأفعال غير مستحقة للاعراب لأنها عوامل فحروف المعاني من الإعراب أبعد » .

ولم يذكر للكوفيين في الموضوع أكثر من موافقتهم على الأصل القائل بأن الحرف حقه البناء .

وآخر ما تعرض له الزجاجي من مسائل الحرف مرتبته في السبق والتقدم بالنسبة الى الاسم والفعل . وهي المسألة النظرية التي عالج فيها ترتيب الأسماء والأفعال والحروف وتصنيفها وفق الأسبقية والتقدم . وقد جعل مرتبة الحرف أخيرة بعد الاسم والفعل ولكنه بادر الى الاحتجاج بأنه ما دام الحرف عاملاً في الاسم والفعل ، وما دام العامل قبل المعمول فكيف يكون الحرف بعدهما ؟ وأنهى الحديث برد هذه الحجة وإبطالها ، بل اتهامها بأنها مغالطة . وأنها لا تنقاس على العلة ومعلولها ، ولجأ الى الواقع فضرب منه مثلاً بسيطاً فقال اذا كان النجار قبل الباب الذي نجره فإن هذا لا يعني أنه قبل الخشب الذي صنع منه الباب ، وكذلك الحروف التي هي ـ وإن لم تكن أجساماً ـ سابقة لعملها فقط ، وليست سابقة لما عملت فيه ، ان الحروف قبل الرفع والنصب والخفض والجزم ،

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

هذه التي هي كنهها من آثارها ، ولكنهـا ليست قبل المرفوع والمنصوب والمخفوض والمجزوم .

٤ — المسائل العامة

من المسائل العامة التي تعرض لها كتاب ايضاح علل النحو المسائل الآتية : اختلاف الحدود وعلته ، وعلل النحو ، والإعراب ولماذا دخـل الكلام ؟ وهل هو حركة أم حرف ؟ وما معنى الرفع والنصب والجر ، والسبب في تسمية النحو ، وفائدة تعلمه . والفرق بين النحو والإعراب واللغة والغريب . وعلة دخول التنوين في الكلام .

الى جانب مسائل نظرية قائمة على الفروض كالفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه . وكالإعراب والكلام وأيهما أسبق وغير ذلك مما أشرت اليه في أقسام الاسم والفعل والحرف كالتفاوت بينها في المرتبة والتقدم ، وتفاوت الأفعال فيما بينها في التقدم ، وعلة امتناع الأسماء من الجزم وامتناع الأفعال من الخفض ... ولم كان رفع الاثنين بالألف ولم يكن بالواو .. ؟

اختلاف الحدود :

يوضح الزجاجي لماذا تختلف الحدود بعضها عن بعض ، مع أن الحد هو ما دل على طبيعة الشيء الموضوع له ، فيقول ان هذا الاختلاف فيما بينها ليس اختلاف تضاد وتنافر وان وقع شيء من هذا كان خطأ في الحد وفساداً في المحدود ، وانما هو اختلاف في اللفظ . ثم يبين أن الاختلاف في الحدود قائم حتى بين الفلاسفة أنفسهم وهم أعرف الناس بالحدود ويضرب أمثلة كثيرة عن اختلافهم في حد الفلسفة ذاكراً أن هذا ليس من النحو في شيء ولكنه ما دام يبحث بعقلية أصحاب الحدود فلا بد من مجاراتهم . وثمة شيء آخر يعزو

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

اليه الزجاجي اختلافهم في الحدود وهو أن لكل منهم غرضاً يقصد اليه في حده ، فمنهم من أراد التقريب والافهام ، ومنهم من أراد الشمول والحصر ، ومنهم من أراد الحد على الحقيقة ، واختلاف الأغراض أدى بهم الى اختلاف الحدود .

علل النحو :

أول ما يشير اليه الزجاجي في باب علل النحو هو أن هذه العلل ليست كالعلل الفلسفية من حيث كونها موجبة للمعلول ، وأنها متى وجدت وجد بالضرورة ، وانما هي علل مستنبطة من المعلول بعد وجوده .

ثم ينتقل الى ذكر أقسامها فيجعلها ثلاثة : تعليمية ، وقياسية ، وجدلية نظرية . فالعلل التعليمية هي التي توصل الى تعلم كلام العرب . كأن تقول : العلة في نصب « زيداً » من قولنا « ان زيداً قائم » هي مجيء « ان » قبله .

والعلل القياسية كأن تسأل عن العلة في نصب « ان » لزيد في قولنا « ان زيداً قائم » فنقول ولم وجب أن تنصب ان الاسم ؟ ويكون جوابنا هو العلة القياسية القائلة ان « ان » وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي الى مفعول فحملت عليه وأعملت أعماله ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول به لفظاً . والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً . وهي تضارع الفعل الذي قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمد . وأما العلل الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب « ان » بعد هذا الذي سبق ، كأن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ ولم لم تشبهوها بما جاء على الأصل من تقديم الفاعل على المفعول ؟ فكل علة يعتل بها المسؤول في الإجابة عن شيء من هذه الأسئلة فهي علة داخلة في باب النظر والجدل .

وبعد أن ينهي الزجاجي حديثه عن أقسام العلة يورد خبراً عن الخليل بن أحمد وأثره في علل النحو . فيقول ان الخليل سئل عن العلل التي يعتل بها أكانت

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

من اختراعه وابتكاره أم أنه أخذها عن العرب . فكان جوابه طريفاً يدل على أنه كان يخترع العلل ويأتي منها بما كان يعتقد أن العرب لاحظته وان لم تصرح بأنه العلة ، وكان آخر جوابه قوله « فان سنح لغيري علة لما علمته من النحو ، هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها » ويعلق الزجاجي على ذلك بقوله « وهذا كلام مستقيم ، وانصاف من الخليل رحمة الله عليه » . وينهي حديثه عن العلل بقوله ان علل النحو كافة قائمة على هذه الأقسام الثلاثة التي ذكرها .

الإعراب :

يعالج الزجاجي في كتاب الإيضاح عدة مسائل تتعلق بالإعراب ، وسنعرض هذه المسائل عرضاً موجزاً وبالترتيب التي أوردها به .

الإعراب والكلام أيهما أسبق :

يحكم الزجاجي بسبق الكلام للإعراب ، فالاسم أو الفعل موجود ذو دلالة معينة ولا تزول دلالته سواء أكان معرباً أو غير معرب . والإعراب طارئ على الكلام لمعنى يعتوره . ولكن هل يعني ذلك أن الكلام نطق به زماناً غير معرب ثم أعرب ؟ الزجاجي يرفض ذلك ويقول ان العرب نطقت بالكلام معرباً لأول وهلة . فان قيل وكيف حكمتم بسبق أحدهما ما داما وجدا معاً ؟ فيقول ان الأشياء ، وان لم تكن توجد الا مجتمعة ، لتستحق التقديم والتأخير . ويمثل لذلك بقوله ان السواد عرض في الأسود ، والجسم أقدم من العرض بالطبع ، والعرض قد ينفصل عن الجسم ، فنقول ان الأسود قبل السواد مع أننا لم نر الجسم الأسود منفصلاً عن سواده ، ولا رأينا السواد قط عارياً عن الجسم ... ومثل ذلك قولنا ان الأسماء قبل الأفعال مع أنها وجدت معاً في النطق .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

وعلى كل فقد أجاز بعض العلماء أن تكون العرب نطقت أولاً بالكلام غير معرب ، ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته .

الإعراب وعلة دخوله في الكلام :

لو اختفى الإعراب لالتبست المعاني وتشاكلت الألفاظ إذ الإعراب علم المعنى في اللفظ وبه نهتدي الى معنى الفاعلية أو المفعولية أو الإضافة ... هذا موجز رأي النحويين في علة دخول الإعراب في الكلام عرضه الزجاجي مع التفصيل التمثيل .

ويُستثنى قطرب من النحويين لأنه لا يرى رأيهم . بل يرى أن اتفاق الإعراب في زيد من قولنا « ان زيداً أخوك » . ولعل زيداً أخوك . وليت زيداً أخوك » لم يدل على اتفاق المعنى . وان اختلاف الإعراب في قولنا « ما زيد قائماً ، وما زيد قائم » لم يدل على اختلاف المعنى . ان قطرباً يرفض رأي النحويين ويقول ان العرب لجأت الى الإعراب للتخلص من التقاء الحروف الساكنة ، وليعتدل الكلام ما بين حركة وسكون .

ويرد الزجاجي قول قطرب بما رد به النحويون من أنه لو صح زعم قطرب لكانت الحركة الواحدة مجزئة للتخلص من التقاء السواكن . ولكننا رأينا كثيراً من جر الفاعل ونصبه ورفع المفعول وجره ... ولما كنا رأينا الاعراب يسير في كلامهم على هذا النسق من الترتيب والاطراد .

الإعراب أحركة هو أم حرف ؟

مذهب البصريين أن الإعراب حركة وليس حرفاً ، إذ لو كان حرفاً لما دخل على حرف . وأما الكوفيون فيرون أن الإعراب يكون حركة فيدخل على حرف ، ويكون حرفاً فيقوم بنفسه . وقد يكون الإعراب بعد ذلك

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

سكوناً (كما في المضارع الصحيح) أو حذفاً (كما في المضارع المعتل).

وينبه الزجاجي على أن الإعراب قد يكون حرفاً - عند سيبويه - في موضع واحد ولعلة تسوق اليه، وهذا غير ناقض للأصل. أما هذا الموضع فهو الأفعال الخمسة التي ترفع بثبات النون، وتنصب وتجزم بحذفها. وعلة ذلك أنه لو جعلت النون حرفاً ثابتاً دوماً ودخلته حركات الإعراب، لوجب إذا وقع عليه السكون أن تحذف الألف أو الواو أو الياء من قبله، فتلتبس المعاني لضياع الضمائر الساقطة، لذلك جعلت النون علم الرفع، فوجب حذفها عند الجزم، لأن الجزم يسكن المتحرك ويحذف الساكن.

وأما النصب فقد ضم في هذا الباب الى الجزم، كما ضم في تثنية الاسم وجمعه الى الجر، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء.

ويرد الزجاجي بعد ذلك بما يحتج به أو يسأل عنه كقولهم لماذا لم تكن الألف والواو والياء في الأفعال الخمسة هي حروف الإعراب؟ وكيف جاز أن يجيء الفاعل في مثل «يفعلان وتفعلون» قبل حركة الإعراب؟

الإعراب ولم وقع في آخر الاسم دون أوله ووسطه؟

سبق أن أشرنا إلى هذه المسألة في قسم الاسم [1] فلا لزوم لإعادتها هنا.

معنى الرفع والنصب والجر:

يشرح الزجاجي معنى هذه العلامات الأربع التي هي الرفع والنصب والخفض والجزم عن طريق اللغة فيقول انما سمي الرفع رفعاً لأن المتكلم به يرفع حنكه الى الأعلى حين النطق به، وسمي الفتح فتحاً لأن المتكلم يفتح فاه، ويباعد بين حنكيه حين النطق به، وأما الجر فسمي بذلك لأنه يجر ما قبله ليوصله الى

(١) انظر ص ٦٢ من هذا البحث.

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ما بعده نحو مررت بزيد فالباء أوصلت مرورك الى زيد ، ومثله المال لعبد الله ، وهذا غلام زيد . ولا ينسى الزجاجي أن جماعة من الكوفيين يسمون الجر خفضاً فيخرج معناه بذلك عما علله به من أمر الجر فيقول ان هؤلاء قد لاحظوا انخفاض الحنك الى الأسفل وميله الى احدى الجهتين (عند النطق بحركة الخفض) .

وأما الجزم فمعناه القطع ، وكأنه سمي بذلك لقطعه الإعراب عن الكلمة ، هذا هو الأصل فيه . ثم أطلق على حذف الحرف أيضاً لأنه يشبه حذف الحركة ، إذ كلاهما حذف . ويورد الزجاجي بعد ذلك كلاماً ينسبونه الى المازني . فيشرحه ثم يرده ويثبت شكه في نسبته اليه .

العلة في تسمية النحو :

يروي الزجاجي تحت هذا العنوان ما شاع من خبر أبي الأسود الدؤلي ، وما قيل حول وضعه للنحو ، وسبقه الى ذلك ، وأنه قال : انحوا هذا النحو أي اقصدوه ، وان النحو ـ على ذلك ـ هو القصد ، ثم غلب هذا الاسم على علم العربية حتى عرف به .

فائدة تعلم النحو :

يرى الزجاجي للنحو فوائد كثيرة ، منها أنه يوصل الى التكلم بكلام العرب غير مبدل ولا مغير ، ومنها تقويم كتاب الله وفهم الحديث النبوي ... ويورد بعد ذلك ما أثر من أقوال تحث على تعلم العربية وتبين فضلها ، فيروي عن ابن عباس وأبي بكر وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب . ثم يقول ان الشعر ـ وهو ديوان العرب ـ لا تمكن اقامته ولا فهمه إلا بمعرفة النحو . ويختم حديثه بالرد على من احتج لعدم ضرورة النحو بفهم الكلام العامي غير

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

المعرب فيقول انما يكون ذلك في المتعارف المشهور ولو التبس على المرء معنى من المعاني وأراد ايضاحه لم يمكنه ذلك بغير معرفة الإعراب .

الفرق بين النحو والإعراب واللغة والغريب :

أما النحو فقد تحدث عنه في باب « علة تسمية النحو » ويزيد هنا أنهم قد يطلقون على النحو اسم الإعراب كما يطلقون على الإعراب اسم النحو سماعاً لأن المقصود منهما علم واحد . وأما الإعراب فهو البيان ، ولما كانت الحركات تبين عن المعاني فقد سميت به . وأما اللغة أو اللسن فهي ما يتكلم به القوم . وما قل سماعه منها ولم يعبر في غير أفواه الخاصة فهو الغريب .

التنوين وعلة دخوله في الكلام :

يدخل التنوين في الكلام لمعان ثلاثة :

١ — أن يكون للفرق بين الخفيف من الأسماء وغير الخفيف ، فالتنوين ثقيل لا يدخل على ثقيل . وجعله سيبويه فارقاً بين المنصرف الخفيف من الأسماء وغير المنصرف . وجعله الكوفيون فارقاً بين المفرد والمضاف .

٢ — أن يكون عوضاً عن محذوف من الكلمة ، فقولك « جوار » مثلاً أصلها جواري فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت فنقص بناء الكلمة فعوضت التنوين ، وكذلك في حال الجر . وأما في النصب فنبقيه على حاله لخفة الفتح .

٣ — أن يكون فرقاً بين المنكر والمعرف من الأسماء المنتهية بالزوائد نحو : عمرو وسيبويه ، لأنهم أجروا هذه الألفاظ مجرى الأصوات فمنعوها الإعراب وبنوها على الكسر . فإذا أرادوا تنكيرها نوّنوها كما فعلوا في حكاية الأصوات .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

عرض تاريخي :

كانت نظرتنا الى كتاب الإيضاح فيما سبق نظرة عامة . استعرضنا من خلالها المواد التي احتوى عليها أو تألف منها . ومن حق الزجاجي علينا بل من حق الكتاب نفسه أن ننظر اليه نظرة خاصة ، لا نتجه بها الى المادة العلمية المعروضة فيه ، وانما نوجهها الى تطور هذه المادة أو تاريخها . ومن الغبن للزجاجي أن ننظر اليه من خلال كتابه على أنه نحوي فقط ، وهو الذي كان فيه نحوياً يبحث مسائل النحو ومشاكله كما يبحثها غيره ، وكان - الى حد ما - مؤرخاً يستعرض الآراء النحوية استعراضاً تاريخياً . فيبدأ منها منذ نشأتها الأولى ثم يحاول تتبع سيرها على ألسن النحويين ، فيطلعنا بذلك على جانب من جوانب تطورها أو تاريخها النحوي .

على أنا لا نعني أن كتاب « الايضاح في علل النحو » كتاب في تاريخ النحو ، إذ لم يكن التأريخ للنحو غاية سعى اليها صاحبه ، إلا أن أسلوب الزجاجي في عرض المسائل النحوية أسلوب راعى فيه التطور الزمني . وكان فيه عالماً أميناً ومتتبعاً بصيراً . ولم يكن مجرد راوية ينقل ، وانما كان ناقلاً ناقداً يستعرض ويختار ، ويختصر ويوجز .

فمن خصائص هذا الأسلوب التاريخي أنه عني بالكشف عن مصدر الفكرة الأول ، وتتبعها لمعرفة ما آلت اليه ، ثم محاولة الربط بين حاضر الفكرة وماضيها . فأما الكشف عن مصدر الفكرة ، ومحاولة عزوها الى صاحبها ، فيظهر عند الزجاجي في مثل قوله في حديثه عن أقسام الكلام « وأول من سطر القول بذلك سيبويه » فدل على أن سيبويه هو أول من سجل تقسيم الكلام الى اسم وفعل وحرف . على أنه لم يغفل عن ذكر ما روي من أن علي بن أبي طالب

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

هو أول من قال بذلك . ولكنه ينقل هذا الخبر على أنه رواية رويت وليس لديه ما يؤيدها أو ينقضها .

وأما تتبعه للفكرة واستعراضه لما دار حولها من أقوال ، ورجعه كل قول الى صاحبه فيظهر مثلاً حين تحدث عن الاسم وحده فذكر موقف سيبويه (١٨٠ هـ) منه ورأي أصحابه ـ ثم ذكر رأي الأخفش الأوسط (٢١٠ هـ) ورد عليه ـ ثم رأي ابن السراج (٣١٦ هـ) وعاد أخيراً الى المبرد (٢٨٥ هـ) فوقف عند رأيه يفصل ويناقش .

وبمثل هذا التتبع تحدث عن امتناع الفعل من الخفض ، فبدأ برأي سيبويه وشرحه وأورد ما قيل فيه ، ثم انتقل الى رأي الأخفش الأوسط فشرحه ، وبين الصلة بينه وبين قول سيبويه ، بل بيّن كيف يعود قول الأخفش الى المصدر الأول الذي هو قول سيبويه وخلص من ذلك الى الحكم بأن كل كلام قيل في علة امتناع الفعل من الخفض فهو مشتق من قول سيبويه وراجع اليه .

وشبيه بذلك موقفه من رأي الفراء في علة دخول التنوين في الكلام ، إذ أتى على ذكره وبين أنه مأخوذ من قول سيبويه .

وتتبع القول في علة ثقل الفعل وخفة الاسم فذكر أقوال البصريين ، ثم انتقل الى الكوفيين فعدد منهم الكسائي (١٨٩ هـ) فالفرّاء (٢٠٧ هـ) فهشام ابن معاوية (٢٠٩ هـ) فثعلباً (٢٩١) .

وقد لا يكون بين النحويين خلاف في المسألة التي يبحثها ، فلا يكون هناك ضرورة لهذا العرض ، بل يكفي أن يشير الى إجماعهم على الأمر كأن يقول في الحديث عن العلة في تنكير الأفعال « وهو جواب الجماعة لا ينفرد به قوم دون قوم » أو أن يقول « الدليل على ذلك اجتماع النحويين

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

كلهم من البصريين والكوفيين على أن الأفعال نكرات» فاذا انعدم الاجماع كان ذكر القول الأشيع هو المقدم عنده ، ثم يتلوه قول المخالفين أو ما كان وجيهاً وجديراً منه بالذكر كما هو الأمر في باب علة دخول الإعراب في الكلام اذ ذكر قول النحويين ثم قال «هذا قول جميع النحويين إلا قطرباً» واستمر يشرح رأي قطرب وينافشه ويرد عليه . وكذلك فعل في باب علة دخول الإعراب في آخر الاسم دون أوله ووسطه إذ أفرد رأي كل من ابن الخياط والمبرد بالحديث لأنهما خالفا في ذلك وكانا على غير ما أجمع عليه النحاة .

ونرى الزجاجي أحياناً يصنف النحويين وفق آرائهم كما فعل حين تحدث عن الألف والواو والياء في التثنية والجمع فقال : «اعلم أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال ، قال الكوفيون كلهم ... هي الإعراب نفسه . وقال المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحروف دليل الإعراب وليست باعراب ولا حروف إعراب . وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما هذه الحروف هي حروف الإعراب .

ثم شرح كل قول من هذه الأقوال وناقشه . ولا شك أن تقسيم العلماء وفق آرائهم . وذكر هذه الآراء وشرحها يساعد على معرفه الآثار المتبادلة فيما بين العلماء كما يساعد على معرفة الرأي القوي الذي كان له النفاذ والشيوع وكانت له الغلبة والحياة .

ويراعي الزجاجي هذا التسلسل الزمني حتى في ترتيبه للشواهد حين يحتاج اليها ولا يكتفي به في عرض آراء النحاة ، فقد أراد في بعض أبواب الكتاب أن يبين قيمة العربية فبدأ بالاستشهاد بالقرآن ثم بالحديث ثم بأقوال نسبت الى ابن عباس وابي بكر وعمر وعلي .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

والخلاصة ان أبا القاسم الزجاجي كان يتتبع المسألة النحوية التي يبحثها محاولاً أن يكشف عن مصدرها ، فيثبت نسبتها اليه ، ثم يسير معها عبر الزمن ليظهرها في ثوب جديد من التعبير على ألسن أخرى تناولتها . بل لقد تعرض لتأريخ الحركة النحوية بصورة عامة فذكر ما شاع من خبر أبي الأسود الدؤلي الذي قيل أنه أول من بدأ العمل النحوي في عهد زياد ، وأنه أخذ ذلك عن علي بن أبي طالب .

(يتبع) مازن المبارك

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net